المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 17 مارس 2025

تقرأن-ون في هذا الملف

حَراك 20 فبراير 2011 : نضال ومطالب النساء، والحركة النسائية

• المغرب: أوضاع النساء العاملات وسبل تحررهن

• تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار مع رجاء برهمان)

• عاملات سيكوم-سيكوميك، صمود مزدوج، بوجه ظلم رأس المال وبيروقراطية النقابة

• مقابلة مع الصديق محمد، من مؤسسي الاتحاد المغربي للشغل

• تضامنا مع عمال موبيليس- ديف وجدة: عضوا الحزب الاشتراكي الموحد في اعتصام جزئي بمقر الجماعة

افتتاحية جريدة المناضل-ة

حَراك 20 فبراير 2011 : نضال ومطالب النساء، والحركة النسائية

شهد المغرب مشاركة النساء الفعالة في النضالات الاجتماعية (العمالية والقروية) قبل تظاهرات حَراك العشرين فبراير 2011. وفي هذا الأخير، وعلى غرار ما جرى في الثورتين التونسية والمصرية، كان حضور النساء (الشابات بالخصوص) بارزا، خصوصا كأوجه إعلامية وفي مواقع قيادية داخل «حركة 20 فبراير» وفي كافة مستويات التعبئة والتنظيم، ونِلن نصيبهن من وحشية الشرطة.

لكن في الاتجاه المعاكس، كان حضور القضايا النسوية باهتا. ففي الأرضيات التأسيسية للحركة والأرضية التأسيسية لمجلس الدعم الوطني، كان المطالب الخاصة بالنساء كنوع مضطهَد غائبة، وإن سُجِّل حضورها في الشعارات داخل التظاهرات. يشير هذا إلى تقليد مستمر منذ النضال ضد الاستعمار، حيث كانت النساء مجرد مُلحقات بالرجال، تُسنَد إليهن أدوارٌ أقل من أدوار الذكور، مع تغييب مطالبهن الخاصة، بمبرر أن المطلب الآني (الاستقلال في فترة الاستعمار المباشر، والمطلب السياسي إبان حَراك 20 فبراير) أعم من أن يشمل مطالب نوعية أو قطاعية... إلخ. وكان مغزى ذلك الشعار المألوف: «النساء والرجال، في النضال بحال بحال»، لكن في النضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتغيير السياسي فقط، مع استبعاد كل ما يخص مطالب النساء. وكان لحضور حركة العدل والإحسان في الحَراك دور كبير في دفع نقاش حقوق المرأة ومطالبها إلى الوراء.

يعكس هذا واقع عدم انغراس الحركة النسائية المغربية شعبيا وقصور اليسار في أداء مهمته في هذا المضمار. فالحركة النسائية المغربية قطعت أشواطا كبيرة في الاندماج داخل مؤسسات الدولة، وأصبحت «نسويةَ دولة» و«نسوية ليبرالية»، قابلة بالإطار الذي حددت المَلكية حدود ما يمكن أن تتنازل عنه للنساء من حقوق.

يمد هذا جذوره في التسعينيات والعقد الأول من سنوات 2000، حيث أسست الجمعيات النسائية نشاطها حول إطار يستلزم مشاركتَها إلى جانب الدولة والملك بصفته «حَكَما». بالنسبة لهذه الجمعيات النسائية، كانت «مكاسب» مدونة الأسرة سنة 2004، مدينة لتدخل الملك الذي كبح قوة الحركة الإسلامية، التي أبانت عن وزن كبير في معارضة «الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية» نهايةَ التسعينيات. وبالتالي اختارت الحركة النسائية أن تكون حليفة للدولة، في مواجهة تطرف إسلامي متصاعد، وليس معارضةً لها. هذا هو ما حكم موقف الحركة النسائية سنة 2011، التي تبنت الفهم النسوي الليبرالي للتغيير من خلال مؤسسات الدولة المتناقض مع منظور حركة 20 فبراير الرافضة لتلك المؤسسات نفسها، والمطالبة بمؤسسات بديلة (دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يضعه مجلس تأسيسي منتخَب).

انعكس هذا، في موقف جمعيات الحركة النسائية من تظاهرات حَراك 20 فبراير ومن مناورة الملكية لهزم ذلك الحَراك (خطاب 09 مارس 2011، ولجنة إصلاح الدستور). لم تشارك الجمعيات النسائية في تظاهرات الحَراك (باستثناء مشاركات بصفة شخصية) وغابت عن مجلس الدعم الوطني، بما في ذلك الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (ADFM)، التي دعمت في البداية أهداف الحركة ثم انسحبت بعد خطاب الملك في 9 مارس 2011.

وبعد خطاب 09 مارس 2011، أجمعت جمعيات الحركة النسائية على الترحيب به، وأيدت المنظمات النسوية الرئيسية مثل الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، والرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، والاتحاد العمل النسائي، والجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء، الإصلاح الدستوري وشاركت في المناقشات التي أحاطت بإضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين في الدستور الجديد. فبعد تعيين الملك للجنة المنوني لاستقبال مذكرات مختلف الفاعلين ومكونات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، شكَّلت الحركة النسائية شبكة أطلقت عليها «الربيع النسائي للديموقراطية والمساواة» اشتغلت لإعداد مذكرة ضمنتها مطالبها المتعلقة بالمساواة في كل الحقوق. قامت خلافات داخل هذه الشبكة، حول مضمون المذكرة التي سيجري تقديمها للجنة المنوني. وكان أساس الخلاف حول تضمين المذكرة مطالب عامة تتعلق بنظام الحكم وتنظيم السلطات أو الاقتصار على المطالب الخاصة بالنساء. وانتهى الخلاف بأن تتضمن المذكرة المشتركة حصرياً النقاط المتفق عليها بين مكونات الشبكة، على أن تقدم كل جمعية مذكرتها الخاصة على حدة تتضمن المطالب الأخرى.

أدى موقف الحركة النسائية هذا إلى اتساع الفجوة بينها وبين الشابات المحتشدات على الأرض، والأكثر جذرية، اللواتي يعتبرن- عن حق- أن عملية سياسية/ دستورية يهيمن عليها الملك لا يمكن أن تضمن تغييرا سياسيا، وتكرست الفكرة الصحيحة عن جمعيات نسائية نخبوية تابعة للدولة. لكن في الاتجاه الآخر كان استبعاد النساء ومطالبهن من خطاب ومطالب حَراك 20 فبراير، خصوصا مع الوزن النوعي لحركة العدل والإحسان داخل الحَراك، فرصة لتعزيز تلك الحَركة النسائية النخبوية والتابعة للدولة، كناطقة باسم حقوق النساء، متنافسة مع طيف سياسي محافظ ومتطرف، يشكله التيار الإسلامي. وهو ما برز إلى السطح مع رفض حزب العدالة والتنمية رفع تحفظات الدولة المغربية عن اتفاقية سيداو في سبتمبر 2011.

ليس سلوك الحركة النسائية في سياق حراك 20 فبراير 2011 سمة خاصة بها، بل شمل أيضا الحركة النقابية التي فضلت قياداتها لقاء مستشار الملك يوم 27 فبراير 2011 وقبولها توقيعا على سلم اجتماعي وعدم مشاركة في الاحتجاجات. وهو أيضا سلوك قسم كبير جدا من جمعيات الحركة الأمازيغية، التي شارك بعضٌ منها في البداية في التظاهرات، وبعد ذلك التحقت بالمشاورات التي أطلقتها لجنة تعديل الدستور.

جزء مهم من الحركة النسائية المغربية ذو منشأ يساري، وقد انتهى إلى تبني منظور الدولة، وتحول إلى «نسوية دولة». وكان هذا هو خلفية سلوك الحركة النسائية المغربية إبان حَراك 20 فبراير. أثبتت عقود من هذا المنظور النسوي الليبرالي المعتمِد على الدولة/ المَلكية لنيل المكاسب تدريجيا ودرء خطر التيار االإسلامي المحافِظ، أنها أقرب الطرق إلى الهزيمة. والمستفيد النهائي هي المَلكية، التي تصور نفسها دوما كداعمة للديمقراطية ومكاسب النساء في وجه تيار إسلامي متطرف، وفي نفس الوقت حامية المجتمع وهويته الإسلامية في وجه تيار حداثي متطرف.

لن يستقيم نضال النساء من ضد الاضطهاد الذي يلحقهن ومن أجل مطالبهن، إلا بربطه بالنضال من أجل الديمقراطية الناجزة ومن أجل مجتمع تتنفي فيه كل أشكال الاضطهاد والاستغلال الاقتصادي والقومي والعرقي... هذا النضال ستحلمه على عاتقها الأجيال الفتية المتحررة من ثقل هزائم الماضي، والمسلَّحة بدروس التجارب المحلية (وضمنها دروس حراك 20 فبراير) والعالمية، والتي ستُعزِّز منظورها بالموجة الجديدة للنسوية العالمية، التي تقطع مع النسوية الليبرالية ونسوية الدولة؛ أي نسوية اشتراكية إيكولوجية.

المغرب : أوضاع النساء العاملات وسبل تحررهن

بقلم؛ سليم نعمان

لا تزال حقوق النساء العاملات بالمغرب مهضومة. فأوضاعهن سمتها الأساس الهشاشة والبطالة الواسعة، والأجور الزهيدة. وأكثر النساء عرضة للهشاشة هن العاملات في القطاع الفلاحي، المتأثر بالتقلبات الاقتصادية والمناخية، بالنظر لاشتغالهن في أعمال غير رسمية تفتقر إلى الاستقرار المهني، وحيث تنعدم الحماية الاجتماعية.

على سبيل المثال 8.1% فقط من النساء العاملات يعملن في القطاع الخدماتي مقارنة بـ 34% من الرجال، ما يعكس محدودية فرصهن في القطاعات ذات الأجور العالية. هذا التركيز في القطاعات منخفضة الإنتاجية يزيد من هشاشة أوضاعهن، خاصة بظل التقلبات الاقتصادية والمناخية. وتبقى مشاركة النساء في سوق الشغل منخفضة عموما؛ حوالي 21.6% (2018) مقارنة بالرجال الذين بلغت مشاركتهم حوالي 72.5%. كما أن معدل توظيف النساء يصل حوالي 16-18%. كما أنهن يواجهن ظروفا قاسية. تشكل النساء حوالي نصف العاملين في القطاع الزراعي (4 ملايين عامل)، لكنهن يتقاضين أجورًا أقل (60-70 درهم يوميًا) وهن مهددات على الدوام بالتبعات المأساوية للنقل غير الآمن. كما أن المصانع غير الرسمية، خاصة في صناعة الملابس، تشكل مخاطر كبيرة، كما أظهر حادث طنجة 2021 الذي أودى بحياة 28 عاملة.

النساء وجها لوجه مع الهشاشة

تُعد النساء في المغرب، من الفئات الأكثر تضررًا من **هشاشة الشغل** بسبب تركُّزهن في قطاعات اقتصادية غير مُهيكلة (كالزراعة الموسمية، العمل المنزلي1، الخدمات غير الرسمية، والصناعات الخفيفة). هذه الهشاشة لا تؤثر فقط على استقرارهن المادي، بل تُهدد صحتهن الجسدية والنفسية بشكل متفاقم، خاصة مع تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية...

في الزراعة الموسمية يتعرضن لمواد كيميائية (مبيدات)، أشعة الشمس المباشرة، وجهد جسدي مُرهق دون تأمين صحي. وفي العمل المنزلي 90% من العاملات غير مُسجَّلات في نظام الضمان الاجتماعي، ويعانين من عزلة وعمل غير محدود الوقت. وفي المصانع مثل النسيج تسود ظروف عمل قاسية مع أجور زهيدة، وضغط لإنجاز إنتاج سريع (وثيرة عمل عالية)، مما يؤدي إلى إجهاد عضلي ونفسي. وفي الاقتصاد غير الرسمي، البيع بالتجوال على سبيل المثال هناك غياب الحماية القانونية والتعرض اليومي لأخطار متنوعة.

وفي الواقع، تتضرر الصحة الإنجابية للنساء (الحمل، الولادة، الرضاعة) بفعل هذه الهشاشة المستشرية وظروف العمل القاسية جدا المرافقة لها، فعلى سبيل المثال: تتعرض الحوامل في الزراعة للمبيدات ما يقود إلى ولادات مبكرة أو تشوهات خلقية. كما يدفع عدم توفر إجازات أمومة مدفوعة الأجر في القطاع غير الرسمي النساء للعمل حتى في ظروف صحية حرجة.

إن القطاعات الهشة حيث تشتغل النساء بوفرة غير مدرجة في قانون الشغل المغربي ما يعني انعدام شروط السلامة المهنية، وصعوبة نيل الحقوق في حالات الاستغلال أو حوادث الشغل، فتفتيش الشغل ليس متوفرا كفاية حتى في المناطق الحضرية، فما بالك بالمناطق النائية أو الورشات غير المرخصة، خاصة في القطاع الزراعي.

النساء عرضة لاستغلال متعدد الأوجه، فالإضافة إلى العمل المنزلي المجاني والمرهق هناك ساعات العمل الطويلة (في قطاعات مثل الخدمات المنزلية، تعمل النساء أحيانًا 16 ساعة يوميًا دون راحة أو عطل أسبوعية.) ووتيرته القاسية، إذ تفرض في المصانع، وتيرة إنتاج سريعة لتحقيق الأرباح، مما يؤدي إلى إجهاد مزمن واضرابات صحية ونفسية. ويأتي التحرش الجنسي في أماكن العمل الهشة ليفاقم الوضع أكثر: تتعرض النساء للابتزاز الجنسي من أرباب العمل أو الزبائن، أو زملاء العمل، خاصة في القطاعات غير المنظمة (كالخدمات المنزلية أو البيع المتجول)، وكل هذا بظل سيادة ثقافة الصمت (حشومة): غياب آليات الإبلاغ خوفًا من فقدان العمل أو الوصم الاجتماعي يجعل التحرش جريمة «مُسكوتًا عنها. وما يزيد الطين بلة هو واقع الفقر والأمية الذي يجعل الأسر الفقيرة تدفع النساء إلى قبول أي عمل دون التفاوض على الشروط. كما أن الفتيات القادمات من القرى للعمل في المدن (كخادمات منازل) يُصبحن أكثر عرضة للاستغلال. ورغم «الإصلاحات»، لا تزال بعض القوانين (كالضمان الاجتماعي) لا تُلائم طبيعة عمل النساء الهش.

طبعا، ارتفع عدد النساء المأجورات المصرح بهن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 184,623 في عام 1990 إلى 1,109,737 في عام 2018، بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 6.6%. لكن عمل النساء يتركز في مجالات سمتها الأساس الهشاشة، حيث تشكل الصناعات التحويلية 25% من الوظائف التي تشغلها النساء، تليها التجارة بنسبة 15%، ثم الزراعة والصيد والغابات بنسبة 10%، والتعليم بنسبة 8%.

يظهر معدل البطالة بين النساء في المغرب فجوة كبيرة مقارنة بالرجال، خاصة في المناطق الحضرية، حيث نسبة البطالة أعلى. وفقًا لتقرير HCP لعام 2023، بلغ معدل البطالة العام 13%، لكن معدل البطالة بين النساء كان 18.3%. يعكس هذا الرقم صعوبة دخول النساء سوق العمل. كما أن بطالة النساء الشابات مرتفعة جدًا، حيث بلغت 35.8% في نفس العام، ما يشير إلى مُثبِّطات إضافية تواجه الشابات في الحصول على فرص عمل. وفقًا للبنك العالمي، فإن الفجوة بين معدل مشاركة النساء والرجال في القوى العاملة تصل إلى 50 نقطة مئوية، ما يعزز فكرة كون النساء يواجهن صعوبات جمة في ولوج سوق الشغل.

ميز في الأجور

تمثل الأجور المنخفضة معضلة أخرى للنساء العاملات في المغرب. الأجر الأدنى في القطاع الخاص تم تحديثه في سبتمبر 2023 ليصبح 3120 درهمًا شهريًا، لكن الفجوة في الأجور بين الجنسين تظل كبيرة. وفقًا للجمعية الديمقراطية للنساء المغربيات (ADFM) في 2022، تكسب النساء أقل بنسبة 30% مقارنة بالرجال. وتشير معطيات أخرى إلى أن 63.8% من هذه الفجوة يمكن أن تُعزى إلى التمييز

---

1 يعد العمل المنزلي المأجور (خادمات المنازل) أحد أكبر القطاعات غير المُهيكلة في المغرب، حيث تُشغِّل بشكل شبه كامل النساء، خاصة الفتيات القادمات من المناطق القروية أو الفقيرة. رغم محاولات إدماجه في التشريع عبر قانون 19.12 (2020)، لا يزال القطاع يعاني من جاهل واسع لتطبيق القانون، ما يجعله بيئة خصبة للاستغلال المفرط. يتركز 70% من العاملات المنزليات في المدن الكبرى (الدار البيضاء، الرباط، فاس، مراكش)، و30% في المناطق شبه الحضرية أو القروية، غالبًا كخادمات «باليومية».
وفقًا لإحصاءات المندوبية السامية للتخطيط (HCP) لعام 2015، يُقدَّر عدد العاملات المنزليات في المغرب بحوالي 200 ألف امرأة، 80% منهن قاصرات (تحت 18 سنة) عند بدء العمل. وقدرت منظمة العمل الدولية (ILO) في 2021 أن 90% منهن يعملن بشكل غير رسمي، دون عقود أو ضمان اجتماعي. فرغم إصدار قانون 19.12 (2020) الذي ينظِّم العمل المنزلي، فإن نسبة التسجيل في الضمان الاجتماعي لا تتجاوز 5 وفقًا لوزارة الإدماج الاقتصادي (2023).
60% من العاملات يعملن أكثر من 10 ساعات يوميًا دون راحة أسبوعية (بحث ميداني لجمعية إنصاف2022). 75% يتقاضين أقل من الحد الأدنى للأجور (1500 درهم شهريًا)، بينما ينص القانون على 2300 درهم. 40% تعرَّضن للتحرش الجنسي أو الجسدي من أرباب العمل (تقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان/2023). 60% من العاملات المنزليات انقطعن عن التعليم قبل سن 15 (اليونيسف، 2021).
الأرقام– رغم عدم دقتها الكاملة بسبب طبيعة القطاع غير المُهيكل – تُظهر أن ظاهرة تشغيل النساء في الخدمة المنزلية ليست هامشية، بل تشكل نظامًا اقتصاديًا موازيًا قائمًا على استغلال الفقراء.

التتمة في الصفحة 04

تتمة الصفحة 03

المغرب : أوضاع النساء العاملات وسبل تحررهن

بقلم؛ سليم نعمان

في الأجور ضد النساء، مع تفاوتات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية. هذا يعني أن النساء، حتى عندما يحصلن على عمل، غالبًا ما يتقاضين أجورًا أقل بكثير من الرجال عن نفس العمل.

في عام 2018، بلغ متوسط الراتب الشهري للنساء 4,692 درهم، مقارنة بـ 5,422 درهم للرجال، مما يعكس فجوة كبيرة في الأجور بين الجنسين. تقارير حديثة تشير إلى أن الفجوة تصل إلى 30%، مع نسبة 64% فقط من العاملات يتقاضين أجورًا مقارنة بـ 91% من الرجال. ورغم وجود قوانين تحظر التمييز، إلا أن الوقائع تشير إلى استمرار العنف والتمييز ضد النساء في بعض أماكن العمل، مما يؤثر على استقرارهن الوظيفي.

عنف جنسي/جسدي

تشير بيانات مركز بيانات الأمم المتحدة للمرأة إلى أن 13.7% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20-24 عامًا كن متزوجات أو في اتحاد قبل سن 18 عامًا، مع معدل ولادة المراهقات 21.7 لكل 1000 امرأة في الفئة العمرية 15-19 عامًا اعتبارًا من 2018. كما أن 10.5% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 عامًا أبلغن عن تعرضهن للعنف الجسدي أو الجنسي من شريك حالي أو سابق في السنة السابقة لعام 2018. تبرز هذه الأرقام استمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي والزواج المبكر، خاصة مع سماح القانون المعمول به بالزواج قبل السن القانونية بموافقة قضائية، حيث سجل المغرب 19000 حالة زواج دون سن القانونية في عام 2021 وحده. أما في المناطق الريفية، فتعاني النساء من صعوبات في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية، ولا تزال معدلات الأمية مرتفعة بينهن.

«العمل المزدوج» وأثره على صحة النساء

تقضي العديد من النساء 12–16 ساعة يومياً بين العمل المأجور (في القطاع الرسمي أو غير الرسمي) والأعمال المنزلية (الطهي، التنظيف، رعاية الأطفال، رعاية المسنين)، مما يقلص وقت الراحة والنوم، ويرفع مستويات الإجهاد المزمن. إصابات عضلية هيكلية ناتجة عن تكرار المهام المنزلية (مثل حمل الأطفال، التنظيف). وتفاقم أمراض مثل فقر الدم أو السكري بسبب عدم توفر الوقت للعناية بالصحة أو التغذية السليمة. وزيادة مخاطر الحمل عالي الخطورة لدى العاملات الحوامل بسبب الجمع بين العمل وعدم الراحة الكافية. وارتفاع معدلات القلق والاكتئاب نتيجة الضغط المستمر لتحقيق «التوازن» بين المسؤوليات. والشعور بالذنب أو التقصير تجاه الأسرة أو العمل بسبب التوقعات المجتمعية العالية.

يتغذى هذا الوضع المأساوي من **التقسيم الجنسي للعمل**، أي سيادة ثقافة تُلقِي بالمسؤولية الكاملة للأعمال المنزلية على النساء، حتى لو كنّ يعملن خارج المنزل، حيث تُظهر الدراسات أن الرجال في المغرب يقضون 8 أضعاف وقت النساء في الراحة مقابل دقائق محدودة من المشاركة في المنزل. هذا علما أن خدمات الرعاية العمومية نادرة ما يدفع النساء لتحمّل العبء كاملاً. وفضلا عن ذلك تُضطر نساء الأسر الفقيرة للعمل في وظائف متعبة (كالخدمة المنزلية أو الزراعة) ثم إدارة المنزل، دون قدرة على تفويض المهام. كما تدفع الأجور الزهيدة النساء لقبول وظائف متعددة لتعويض الدخل، أو العمل غير الرسمي دون حماية. فعلى سبيل المثال: إجازة الأمومة في المغرب (14 أسبوعاً) أقل من المعايير الدولية (18 أسبوعاً وفق منظمة العمل الدولية)، مع ضعف تطبيقها في القطاعات الهشة. زد على ذلك عدم الاعتراف القانوني بـ «العمل المنزلي» كعمل منتج، الذي يحرم النساء من حقوق أساسية مثل معاش التقاعد.

مقاومة متعددة الأوجه لهذا الوضع المأساوي

تقاوم النساء في المغرب هذا الواقع المأساوي عبر أشكال متنوعة من النضال الفردي والجماعي، تتراوح بين المقاومة اليومية «الخفية» والحركات المنظمة التي تسعى لتغيير البنى الهيكلية. ترى نساء كثيرات التعليم سلاحا لتحسين وضعهن عبر مواصلة التعليم أو التدريب المهني، رغم الضغوط الأسرية، لزيادة فرصهن في الحصول على عمل أقل هشاشة. كما تتواتر أشكال تمرد على الأدوار النمطية من قبيل رفض بعض النساء تحمُّل العبء المنزلي كاملاً، ويلجأ بعضهن لتأجيل الزواج كي يتجنبن «الفخ المزدوج».. وهناك أيضا من يلجأن إلى اعتماد مشاريع صغيرة (مثل صناعة الحرف أو التجارة الإلكترونية) تسمح بالعمل من المنزل، لتقليل التضارب بين العمل المأجور والأسرة.

وتقاوم النساء أيضا بطرق منظمة عبر النقابات والجمعيات النسائية بتنظيم حملات ضغط لتحسين شروط العمل والحياة (مثل حملة «حقوق العاملات الزراعيات»). وتقوم بعض الجمعيات بتقديم الدعم القانوني والنفسي للضحايا (مراكز الإيواء، خطوط مساعدة لضحايا العنف أو التحرش). كما انتشر إنشاء تعاونيات في المناطق القروية (كالزراعة أو إنتاج زيت الأركان) تتيح للنساء العمل جماعياً، وتحسين دخلهن، وتقليل الاعتماد على الوسطاء المستغلين. كما برزت أشكال مقاومة من قبيل انخراط نساء في شبكات التبادل المحلي (مبادلة الخدمات دون مال، أو المساعدة المالية الدوارة «دارت»)، خاصة في المناطق الفقيرة، لتخفيف العبء المالي. وإنشاء مجموعات للادخار الجماعي لتمويل مشاريع صغيرة دون اللجوء للبنوك.

غير أن أشكال مقاومة النساء، خاصة المنظمة منها نقابيا وجمعويا... معرضة من جهة للقمع المباشر: تهديدات أو عنف ضد المناضلات، ومن جهة أخرى هي مفتقرة إلى الموارد: صعوبة الوصول إلى التمويل أو الدعم اللوجستي للمبادرات.

غياب التنظيم النقابي يضعف المقاومة

إن غياب التنظيم النقابي في القطاعات الهشة يُفاقم هشاشة وضع النساء العاملات، ويجعلهن عرضةً لانتهاكات متعددة دون أي سند جماعي أو قانوني. هذه القطاعات تُدار غالبًا خارج منظومة الحماية الاجتماعية، ما يُحوِّل النساء إلى «جيش احتياطي» من العمالة المُستَغَلَّة، خاصة في اقتصادات الجنوب العالمي، مثل المغرب. ففي هذه القطاعات يسود تشتت العاملات في مساحات جغرافية واسعة (مزارع نائية،

التتمة في الصفحة 05

تتمة الصفحة 04

المغرب : أوضاع النساء العاملات وسبل تحررهن

بقلم؛ سليم نعمان

منازل خاصة)، ما يصعّب تنظيم صفوفهن. كما يجري اعتماد عمل عقود شفهية أو مؤقتة، مع عدم استقرار يمنع بناء روابط نقابية. ويحارب أرباب العمل في هذه القطاعات (مثل ملاك الأراضي الزراعية أو مستخدمي الخدمة المنزليَّة) أي محاولة تنظيم خوفًا من فقدان أرباحهم الكبيرة من هذا الوضع. عدا أن العاملات يخشين طردهن أو عنف المشغّلين إذا طالبن بحقوقهن، خاصة مع عدم وجود بدائل اقتصادية.

ويفاقم ضعف التنظيم النقابي أو انعدامه استغلال النساء: أجور أقل من الحد الأدنى القانوني، مع ساعات عمل غير محدودة، وحرمان من حقوق أساسية (إجازة مرضية، إجازة أمومة، تقاعد...)، وتفشي التحرش الجنسي كأداة قهر يومية، مع غياب آليات الإبلاغ، وتعرُّض العاملات في الزراعة للمبيدات السامة دون معدات وقائية، وصعوبة إثبات علاقة العمل (خاصة في العمل المنزلي)، مما يُضعف المطالبة بالتعويضات. بدون نقابة، تُفاوض كل عاملة بمفردها مع المشغِّل، الذي يملك كل أدوات القوة (الوظيفة، الدخل، التهديد بالفصل). تواجه النساء اضطهادًا مزدوجًا: ك»عمال» و»إناث»، مع استغلال أدوارهن الإنجابية (مثال: فصل عاملة بسبب الحمل)، وتدفع البطالة الجماهيرية الدائمة العاملات للتنافس على فرص العمل الهشة، بدلًا من بناء هياكل مقاومة جماعية. وللأسف حتى داخل النقابات الموجودة فعلا تسود البنية الذكورية ولا تُعطي أولوية لقضايا النساء أو تُهمش أصواتهن.

إن غياب التنظيم النقابي في القطاعات الهشة ليس «حتمية»، بل نتيجة سياسات اقتصادية تفضل أرباح البرجوازية على حقوق العمال والعاملات، وأيضا نتاج سيطرة قوى غير عمالية على النقابات وافراغها من علة وجودها. فالنساء في هذه القطاعات لسن «ضعيفات» ولا «جبانات»؛ مقاومتهن اليومية للاستغلال دليل على قوة لا تُقاس بغياب النقابات، لكنها قوة تحتاج إلى دعم لتحويلها إلى حركة تُعيد بناء ميزان قوى لصالح الطبقات الشعبية وفي صلبها طبقة العمال والعاملات.

اختلال ميزان القوة لصالح المَلَكية

نشأت الحركة النسائية المغربية في سياق النضال من أجل الاستقلال عن الاستعمارين الفرنسي والإسباني، حيث لعبت النساء أدوارا في المقاومة (رعاية المقاومين ونقل السلاح وتأمين التراسل والاجتماعات...) ظلت منسية بفعل كون الحركة الوطنية رجالية والنساء منسيات ولا يُؤتى على ذكرهن سوى باعتبارهن ملحقات للرجال. وبعد الاستقلال الشكلي (1956)، بدأت الحركة النسائية تتخذ صورة أكثر وضوحًا بظهور جمعيات نسائية تناضل لأجل تحسين وضع المرأة في المجتمع.

ارتبطت العديد من الجمعيات النسائية المبكرة بالأحزاب اليسارية، سواء الإصلاحية المرتبطة بالحركة الوطنية البرجوازية أو باليسار الجذري المتنوع، واليسار الثوري. كان الخطاب اليساري عموما يدعو إلى المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة، لكن قسما مهما من اليسار المغربي كان بالفعل جزءًا من النظام السياسي المغربي حيث الهيمنة للملكية. وعلى نحو عام، كانت الحركة النسائية اليسارية التقليدية تتعامل مع الملكية بحذر، حيث حاولت تحقيق أهدافها دون الدخول في صراع مباشر مع النظام.

إجمالا يمكن القول إن فترات التعاون بين الحركة النسائية والمؤسسة الملكية كانت هي الأطول، خاصة في قضايا مثل إصلاح قانون الأسرة (مدونة الأسرة) الذي جرى إقراره في عام 2004، حيث دعمت الملكية إلى حد ما الإصلاحات التي طالبت بها الحركة النسائية. بعبارة أخرى غيرت كل شيء كي لا يتغير أي شيء. وبقيت الحركة النسائية نخبوية وحبيسة مأزق الرغبة في تحقيق إصلاحات جذرية والخوف من انتهاك الخطوط الحمراء المتعلقة بسلطة الملكية. في السنوات الأخيرة، شهدت الحركة النسائية تطورًا مع ظهور جيل جديد من المناضلات اللواتي يعتمدن منصات التواصل الاجتماعي ويسعين إلى تبني خطاب أكثر جذرية. ومع ذلك، لا تزال العلاقة مع الملكية محكومة بالحذر، وتبقى الحركة النسائية القائمة فعلا أسيرة محاولة تحقيق مكاسب دون الدخول في مواجهة مباشرة مع النظام.

نخبوية الحركة النسائية المغربية

إن الحركة النسائية المغربية جزء من النضال الاجتماعي والسياسي الأوسع ضد النظام الرأسمالي والبطريركي. ومن الضروري ربط النضال النسوي بالنضال الطبقي والاجتماعي العام. إذ لا يمكن فصل النضال من أجل تحرر المرأة عن النضال ضد النظام الرأسمالي والطبقي الذي يستفيد من استغلال النساء كجزء من قوة العمل الرخيصة، وفي إعادة إنتاج الأدوار التقليدية. إن تحرر المرأة مرتبط بتحرر المجتمع ككل من الاستغلال الاقتصادي والاضطهاد الاجتماعي.

غير أن الحركة النسائية المغربية القائمة بالفعل، وهي نخبوية، محكومة بمنطق الإصلاح التدريجي والتوفيقي مع النظام الحاكم. ومعظم الجمعيات النسائية تعمل ضمن «الخطوط الحمراء» التي يرسمها النظام، مما يحد من فعاليتها ويجعلها غير قادرة على تحقيق تغييرات جذرية. هذا فضلا عن اعتمادها على التمويل الأجنبي، ما يحد من استقلاليتها ويجعلها تتبنى أجندات لا تعكس بالضرورة أولويات النساء المغربيات العاملات والفقيرات.

الملكية جزء من النظام البطريركي الذي يعيد إنتاج الاضطهاد الطبقي والجندري، والإصلاحات التي تدعمها الملكية، مثل إصلاح مدونة الأسرة (2004)، هي إصلاحات محدودة تهدف إلى تحسين صورة النظام دون المساس بأسس السلطة الأبوية. بالتالي فالارتهان بالملكية لتحقيق التحرر النسوي هو وهم، لأن النظام نفسه يستفيد من استمرار الاضطهاد الجندري كأداة للسيطرة الاجتماعية.

من أجل حركة نسائية جذرية ومستقلة

إن ما يتيح قلب المنطق السائد وسط الحركة النسائية المغربية هو دور النساء في النضالات الاجتماعية والسياسية، مثل حركات الاحتجاج في الريف وجرادة وغيرها، حيث لعبت النساء أدوارًا قيادية في مواجهة القمع الاقتصادي والسياسي. فالنساء العاملات والفلاحات الصغيرات... هن الأكثر تضررًا من السياسات النيوليبرالية، وبالتالي هن في طليعة النضال من أجل التغيير. ولأجل تحقيق ذلك ينبغي تبني نضال نسوي جذري يربط بين المطالب النسوية والنضال ضد الرأسمالية والاستغلال الطبقي. ويكتسي بناء حركة نسائية مستقلة عن النظام الحاكم وعن الأحزاب السياسية التقليدية التي تعيد إنتاج نفس العلاقات البطريركية أهمية كبرى في هذا المنظور، بما يسمح بإشراك النساء من الطبقات الشعبية في قيادة النضال النسوي، وبناء تحالفات بين الحركة النسائية والحركات الاجتماعية الأخرى، مثل الحركات العمالية والطلابية، لمواجهة هذه المعضلات بدلًا من تركيز القيادة في أيدي النخب.

تواجه الحركة النسائية في هذا المسعى تحديات كبيرة، بما في ذلك صعود التيارات الرجعية والمعادية لحقوق المرأة، وكذلك استمرار السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تفاقم الفقر والبطالة والهشاشة بين النساء.

لن يتحقق تحرر النساء إلا بالنضال من أجل حقوق نساء تقطع مع الرأسمالية ومصائبها، والنضال من أجل مجتمع يضمن المساواة الحقيقية بين الجنسين ويقضي على جميع أشكال الاستغلال والاضطهاد. بالتالي فإن النضال النسوي من أجل تحقيق العدالة والمساواة وتحسبن أوضاع النساء العملية والحياتية، يجب أن يكون جزءًا من مشروع ثوري أوسع يهدف إلى تغيير جذري للمجتمع.

تضامنا مع عمال موبيليس- ديف وجدة : عضوا الحزب الاشتراكي الموحد في اعتصام جزئي بمقر الجماعة

على خلفية نضالات عمال النقل الحضري بمدينة وجدة، بسبب الأزمة التي خلقتها شركة موبيليس- ديف المفوَّض لها تدبير خدمات النقل الحضري، دخل عضوا الحزب الاشتراكي الموحد في المجالس الجماعي لمدينة وجدة، شكيب سبايي وغيثا البراد، في اعتصام جزئي إنذاري داخل مقر الجماعة ابتداء من يوم 12 مارس 2025، احتجاجا على «عدم تحمل الجماعة مسؤوليتها في إيجاد حلول آنية لملف النقل الحضري، وانغلاق باب الحوار مع العمال والمستخدَمين». لإلقاء الضوء على هذه الخطوة النضالية أجرينا الحوار الآتي مع شكيب سبايي عضو بجماعة وجدة باسم الحزب الاشتراكي الموحد- فرع وجدة.

1* ما سبب أزمة النقل الحضري المتفجرة بمدينة وجدة؟

منذ دخول شركة موبليس- ديف للنقل الحضري التي نالت صفقة تدبير النقل الحضري أواخر سنة 2016، والقطاع في أزمة حقيقية، نظرا لعدم تحمُّل هذه الشركة التزاماتها المعلَن عنها في دفتر التحملات، التي لم تفِ بها ولو في حدود 10% منها، سواء المتعلقة بالأسطول (عدد الحافلات)، أو البرنامج الاستثماري، أو التعاقدات مع العمال، أو الإتاوات التي كان عليها أن تؤديها إلى الجماعة.

تفاقمت الأزمة هذه السنة بعد تقلص عدد الحافلات إلى حوالي 56 حافلة، حسب إحصائياتنا والإحصائيات الرسمية، عوض توفير 102 حافلة، التي نصَّ عليها العقد. 52 حافلة لمدينة ألفية تضم أكثر من 550 ألف نسمة! كما أن حالة الحافلات المشغلة مزرية، وتقع فيها أعطاب يومية، نظرا لحالتها الميكانيكية المهترئة وعدم صاينتها، ما يجعل العدد المعلَن (52 حافلة) لا تشتغل يوميا.

تنضاف هذه الأزمة إلى الأوضاع المزرية للعمال، فأجورهم لا تؤدى في وقتها المحدَّد، وتتماطل الشركة مؤخرا لتأدية أجورهم لمدة قد تصل إلى 3 أشهر، ولا تؤدي الشركة مستحقات العمال في الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية.

لذلك قرر العمال خوض مجموعة من الإضرابات الإنذارية، قوبلت بالتجاهل من طرف المسؤولين في الجماعة الحضرية والسلطات الولائية. ونظرا لهذا التجاهل قرر العمال الدخول في اعتصام شامل للنقل الحضري، والذي بلغ 23 يوما.

لمواجهة إضراب العمال ونضالاتهم، التجأت الشركة إلى استقدام بعض السائقين من خارج المدينة، وتشغيل سائقين جدد من أجل كسر الإضراب، ولكن رغم ذلك فعدد الحافلات المشتغِلة جد قليل، ولا يغطي جميع خطوط المدينة.

2* ما موقف المجلس الجماعي من هذه الأزمة ومن الشركة المسؤولة عنها؟

لم تحرك الجماعة الحضرية ولا المسؤولون لحدود اليوم ساكنا، ولا عقدوا لقاء مع العمال، ولا فتحوا قنوات الحوار والتواصل، ليشرحوا للعمال مصيرهم مع هذه الشركة وكيفيات تدبير الملف. ونحن نتفاجأ بهذه الطريقة القائمة على الآذان الصماء، لأن ملف النقل الحضري ملف حساس، يضم شقا اجتماعيا، وشقا آخر يتعلق بالسكان وجودة خدمة المواصلات. الآن السكان والعمال يعانون. أكثر من 200 عامل مع عائلاتهم هم حاليا مشردون. والسكان في غياب النقل الحضري يعانون من النقل السري النقل السري.

وما نستغرب له أنهم أحضروا ملحقا تعديليا لدفتر التحملات. سابقا كانت الشركة مُلزَمة أن تؤدي للجماعة 30 ألف درهم سنويا عن كل خط، لكن جرى تخفيض هذا المبلغ، في الملحق التعديلي إلى 3000 درهم! أي أكثر من 90% من المبلغ الأصلي. وصودق على الأمر بشكل عادي في المجلس الجماعي. هناك أيضا مبالغ دعم من طرف وزارة الداخلية (دعم كوفيد- 19، ودعم لاقتناء الحافلات)، ولكن هذا الدعم كان مشروطا بالتزام الشركة بدفتر التحملات. لكن الشركة لم تلتزم. ونحن كنا نحث أعضاء المجلس الجماعي على رفض صرف هذا الدعم للشركة، لكن مع الأسف جرى التصويت بالإجماع على صرفه.

3* كيف تدخل أعضاء اليسار (الحزب الاشتراكي الموحد وفيدرالية اليسار) في هذه القضية داخل المجلس الجماعي؟

منذ دخولنا المجلس الجماعي أشرنا إلى هذه النقطة وأثرناها، خاصة أنه قبل سنتين أقر المجلس الجماعي ملاحقا تعديليا لدفتر التحملات، تضمن مجموعة من الالتزامات التي يجب على الشركة الوفاء بها، ولكن جرت المصادقة عليه دخل الجماعة.

نحن في الحزب الاشتراكي الموحَّد، منذ البداية، كان لنا تنسيق مع المعارضة داخل المجلس الجماعي لوجدة، ولكن بعد تقييم موضوعي لعملنا داخل الجماعة، لم نجد حقيقةً معارضة متجانسة. إضافة إلى ذلك، لاحظنا أنه في كل دورة جماعية تكون هناك تجاذبات: حزب سياسي في المعارضة يتحول إلى الأغلبية، وحزب الأغلبية المسير يصبح معارضة. لذلك ارتأينا أن عدم التجانس هذا يؤثر على لُحمة المعارضة، وقررنا، في ما يتعلق بالتحالفات داخل الجماعة، أن نقوم بمبادرات تنسيقية، وأخير هذه المبادرات فتحُنا لائحة توقيعات، من أجل عقد دورة استثنائية لإسقاط عقد التدبير المفوَّض مع شركة موبليس- ديف، وقع عليها بعض أعضاء الأحزاب، وضمنهم عضو من حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي. مع الأسف، كان يلزمنا ثلثي أعضاء المجلس، لكن تعذر ذلك بفعل تحفظ أعضاء من أحزاب سياسية أخرى، وضغوطات على أشخاص، وأمور أخرى تعتري تدبير هذا الملف.

4* دخلتما، أنت وغيثا البراد، في اعتصام إنذاري جزئي داخل بهو جماعة وجدة: ما مانع التحاق مستشاري فيدرالية اليسار؟ وهل هناك اتصال بأطراف يسارية أخرى (النهج الديمقراطي) ونقابية لدعم هذا المعتصم؟

كما قلت، فإن إيماننا وانخراطنا في هذه المعارك، ناتج عن اقتناعنا بالنضال من داخل المؤسسات وخارجها أيضا. فالجماعة واجهة للنضال ضد الفساد والاستبداد. ونحن، منذ دخولنا إلى المجلس الجماعي، فجميع الملفات التي اطلعنا عليها ودرسناها جيدا، أعلنا رأينا حولها عبر ندوات صحفية ولقاءات مع السكان وفيديوهات تعريفية، بما فيها ملف شركة موبيليس- ديف. وهي بالمناسبة شركة لديها مشاكل في العديد من المدن التي تدبر فيها قطاع النقل الحضري، وفسخ عقد تدبير القطاع من طرف بعض المدن آخرها مدينة فاس والقنيطرة قبلها ومكناس والجديدة والفقيه بن صالح.

خطوة الاعتصام الانذاري اقترحها عضوان من الجماعة وصادق عليها مجلس الفرع. المعتصم الإنذاري مفتوح في وجه الجميع، هيئات سياسية نقابية جمعوية، والنداء موجه للجميع من أجل الانضمام إلى هذه المعركة، لأنها ليست معركة العمال أو النقابة فقط، بل هي معركة السكان الذين يناضلون من أجل جودة الخدمات ومعركة كرامة العمال.

بطبيعة الحال في النضالات (الوقفات الاحتجاجية) تتواجد القوى الحية والديمقراطية، لأن هذا واجب نضالي.

5* كيف كان رد رئاسة المجلس الجماعي والسلطة المحلية على اعتصامكما؟

لحدود الساعة، لا تجاوب لا من طرف الجماعة ولا من طرف السلطة مع المعتصم. ولنا استقلالية القرار، وهذا حقنا ونحن نمارسه، بناء على كامل المعطيات التي لدينا. والمعتصم هو خطوة أولى، ستتلوها خطوات تصعيدية إذا لم يتم فتح الحوار حول هذا الإشكال القائم.

6* بالنسبة لكم، في الحزب الاشتراكي الموحد، ما الحل الذي ترونه لمشكلة النقل الحضري؟

اقترحنا كحزب اشتراكي موحد عدة سيناريوهات، عقد دورة استثنائية من أجل فسخ عقد التدبير المفوض مع الشركة، كما كما جرى بمدينة فاس، والحجز على ممتلكاتها وتسيير ذاتي لمدة محددة للمَرفِق من طرف الجماعة، بناء على مجموعة من المخالفات الكبيرة، لأن دفتر التحملات الذي كان في مدينة فاس ومكناس هو نفسه مع باقي المدن وضمنها مدينة وجدة، وهذا الدفتر هو نموذج من وزارة الداخلية. هذا هو مقترحنا، لأن هذه الشركة لن يتوصلوا معها إلى حلول، هناك نفس المشاكل تتكرر. لذلك فالحل الجذري هو ما نقترحه، وهو فسخ العقد والتدبير الذاتي للقطاع في أفق انقضاء مدة العقد القانوني التي سيحل في ديسمبر 2026. وهنا يلزمنا الترافع مع وزارة الداخلية من أجل الدخول في البرنامج الجديد، لأن الداخلية ستقتني الحافلات والتي ستسيرها شركات التنمية المحلية. هذا هو مقترحنا، وها هي تجربة فاس تمدنا بإشارات، بأن هناك حلول آنية وجذرية.

تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار مع رجاء برهمان)

في مارس 2025 حلت ذكرى تأسيس التنسيقية الوطنية للأساتذة- ات وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد، سبع سنوات من نضال مجيد بمكاسبه وانكساراته. للوقوف على حال ومآل هذا الإطار المناضل، أجرى موقع المناضل-ة حوار مع رجاء برهمان- التنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد وأطر الدعم- مديرية الصويرة.

1* ما القيمة المضافة للتنسيقية الوطنية لنضال شغيلة التعليم؟

دخلت تنسيقيتُنا تاريخ نضال الشغيلة من بابه الواسع. لا أحد يستطيع أن ينكر ما خلفته سبع سنوات من نضال الأساتذة والأستاذات من مكاسب دروس قيِّمة.

طيلة سنوات شكلنا الكتيبة الأمامية في جيش المتضررين- ات من السياسات التخريبية التي تنهجها الدولة، وكانت استماتتنا في الشارع بمثابة نفير حرب، ودقَّ نضالُنا ناقوسَ خطر الإجهاز على ما تبقى من مكاسب الشعب المغربي وعلى رأسها المدرسة والوظيفة العموميتين (مجانية التعليم، مخطط التقاعد، قانون الإضراب...).

لعبت تنسيقيناة وما أبان عنه الأساتذة- ات من صمود وقتالية وطول نَفَسٍ وفرض ممارسة حق الإضراب، دورا في إعادة الثِّقة للإضراب كوسيلة لانتزاع المطالب والحقوق المشروعة، وحفزت الانفلات من قبضة البيروقراطيات النقابية التي جعلت من الإضراب «أبغضَ الحلال»، لا تلجأ إليه إلا حين تغلق الوزارة باب الحوار.

ساهم جزء مهم ممن تكون داخل تنسقية المفروض عليهم-هن التعاقد في نقل أساليب نضالاتها وارثها النضالي والتنظيمي إلى حراك التعليم الأخير (التنسيقية الموحدة لهيئة التدريس).

أحيت التنسيقية تقاليد عمالية قديمة وهي الجموع العامة حيث يُقرِّر الشغيلة خطواتهم- هن النضالية يضعون أجهزة تنظيمهم- هن تحت رقابتهم- هن. رغم تراجع هذه التقاليد تحث تأثير شدة قمع الدولة ونقل الفاسد من الممارسات البيروقراطية إلى التنسيقية من طرف أنصار القيادات البيروقراطية وأطراف سياسية أخرى.

أوضحت معركة شغيلة التعاقد المفروض الدور المنوط بشغيلة التعليم في مقاومة سياسات الدولة وضرورة التصدي لها بقوة النضال الوحدوي مع باقي الشغيلة، حيث تشكل الشغيلة التعليمية أكبر نسبة من موظفي- ات الدولة. وأن انتصار المعركة ضد مخطط التعاقد سيعني إجهاض مخطط الدولة لتعميمه على الرسميين-ات وباقي القطاعات، ولو انضمَّ الشغيلة النظاميون- ات إلى نضالات المفروض عليهم- هن التعاقد، منذ البداية، لما تمكنت الدولة من تمرير نظام المآسي بصيغته الحالية.

2* هناك موجة انخراط كثيفة لمناضلي- ات التنسيقية في النقابات؟ بما تفسرين ذلك؟

طيلة معركة التعاقد ساد نقاش اتسم بهجوم شرس على النقابات ونعتها بالنفايات، في غياب أي تمييز بين النقابة وبين القيادات النقابية البيروقراطية المنخرطة في سياسة الشراكة الاجتماعية مع الدولة. هذا الهجوم على النقابات بشكل عام فوَّت على التنسيقية فرصة تاريخية عظيمة لنقل شرارة هذه المعركة إلى الأجيال القديمة من الشغيلة خصوصا المُنظَّمين داخل النقابات (الظاميون- ات)، واعتبروا ذلك التهجم على النقابات تهجما على أدوات نضالهم التي ناضلوا داخلها لسنوات وعقود من جهة، ومن جهة أخرى زاد من ترسيخ إفقاد النقابة مصداقيتها في أعين الأجيال الجديدة من شغيلة القطاع، وهي فكرة تسخِّر الدولة وأبواقها الإعلامية كل جهودهما لترسيخها في الأذهان. هذا ليس السبب الوحيد طبعا. لكنه قسط التنسيقية من مسؤولية عدم تلاقي نضالات المفروض عليهم- هن التعاقد مع نضالات النظاميين- ات، بينما القسط الأعظم من تلك المسؤولية يقع على البيروقراطيات النقابية.

تبدُّلُ الموقف من النقابات وانخراط العديد ممن كان يناضل تحت لواء التنسيقية فيها وتزايد عددهم- هن في السنوات الأخيرة، يُعزى إلى التراجع الذي عرفته التنسيقية خلال هذه السنوات، والوضع الحالي الذي تعيشه، حيث لم يبقَ منها سوى هيكل فوقي معزول عن جماهير الأساتذة- ات وأطر الدعم، بسبب رفض الاعتراف بالأخطاء واستخلاص الدروس وكبت للنقاش من جهة، وشدة هجوم الدولة وقدرتها على إقناع جزء مهم بانتهاء التعاقد والعزلة النضالية من جهة أخرى. فبحث الأساتذة-ات عن الحماية والسند القانوني (تكاليف - تمثيلية داخل الهياكل...) خصوصا بعد حصر الدعوة إلى الإضراب بيد النقابات، بعد تمرير القانون التكبيلي للإضراب. لكن هذا الانخراط لم يأت إثر نقاش ديمقراطي واسع بين جموع الأساتذة- ات وقرار جماعي متفق عليه سلفا، بل كان انخراطا فرديا. ذاك النقاش الديمقراطي والقرار الجماعي كان سيتيح نقل ما راكمه المفروض عليهم- هن التعاقد من دروس إلى هذه الإطارات النقابية، عِوَض ما وقع: أي نقل ممارسات البيروقراطية النقابية إلى التنسيقية.

3* ما الإضافة التي يمكن أن يقدمها هؤلاء المناضلون- ات إلى العمل النقابي؟

إن تزويد النقابات بطاقات شابة متمرسة وذات خبرة نضالية يجب أن يكون من منظور العمل على نقل ما راكمته هذه الأخيرة من تجارب وخبرات نضالية مديدة في عدة جوانب تنظيمة وإعلامية. ومن هذه الخبرات: الجموع العامة حيث يقرر ويسير الشغيلة خطواتهم ويُخضعون خلاصات التفاوض مع الدولة للنقاش والتصويت، أيضا إعلام نشط يخاطب جموع الشغيلة لتوضيح هجومات الدولة، وهو ما كان مفتقَدا طيلة عقود داخل الإطارات النقابية.

كان بإمكان مناضلي- ات التنسيقية نقل هذه الخبرات والدروس إلى النقابات التي انخرطوا فيها، وبث روح الكفاح والنضال فيها. لكن، التهجم السابق على النقابة بشكل عام عِوَضَ انتقاد البيروقراطية، كبح أي نقاش. حتى في حالة اقتناع مناضلين- ات بالالتحاق بالنقابات، فهم يفضلون القيام بذلك في صمت ودون أي تقييم لموقفهم- هن السابق.

وبدل نقل تقالد التنسيقية الكفاحية إلى النقابات، أصبح المنخرطون- ات من مناضلي- ات التنسيقية في النقابات، أشد المدافعين- ات عن بيروقراطياتها والمتحمسِّين- ات لخط التعاون الطبقي والشراكة الاجتماعية. ومن جانب آخر تبنى مناضلو- ات التنسيقية المنخرطين- ات في النقابات أساليبها القائمة على حل الملفات الاجتماعية والإدارية للأساتذة عبر التواصل اليومي مع المديريات الإقليمية والأكاديميات الجهوية، منخرطين- ات في تنافس حول من يستقطب أكثر إلى نقابات تتبنى نفس الخط النقابي، ناقلين- ات بذلك شعار «فخر الانتماء» من التنسيقية إلى النقابات التي انخرطوا فيها.

التتمة في الصفحة 08

تتمة الصفحة 07

تنسيقة التعاقد المفروض: بعد سبع سنوات من النضال (حوار مع رجاء برهمان)

لن يتأتى إغناء النقابات بالممارسات الكفاحية التي أبانت عنها التنسيقية طيلة سنوات نضالها، إلا عبر فتح نقاشات حقيقية سواء من داخل هذه الاطارات أو من داخل شغيلة التعاقد المفروض لتقييم المواقف والممارسات السابقة الصحيح منها والخاطىء، لاستخلاص الدروس والعبر من هذه التجارب لأجل استثمارها في القادم من المعارك، وأيضا عبر تنظيم معارضة نقابية وحدوية تخترق جميع النقابات و تناضل من أجل تملك الشغيلة لأدوات نضالهم (النقابة) بناء على خط ديمقراطي كفاحي وحدوي.

4* بعد سبع سنوات من النضال، كيف تقيمين وضع التنسيقية الوطنية اليوم؟ وهل لا يزال لها مستقبل بعد تمرير النظام الأساسي الجديد؟

بعد سبع سنوات متواصلة من النضال تمكنت الدولة من كبح نضالات التنسقية الوطنية، حيث واجهتها بكل أنواع القمع المادي والمعنوي (استشهاد عبد الله جيلي، اقتطاعات، إجراءات عقابية، اعتقالات...). وقد فاقمت حدةُ هذا القمع عزلة التنسيقية، فرغم الدرس الأهم الذي استخلصته الجماهير الأستاذية بعد انتكاسة مارس- أبريل 2019، وانعكس في خطاب التنسيقية، وهذا الدرس هو «معركة التعاقد معركة الشعب المغربي»، إلا أنها لم تستطع أن تترجم ذلك على أرض الواقع.

طولُ المعركة وشدة هجوم الدولة والدور الذي لعبته القيادات النقابية إلى جانب إصرار قيادات التنسيقية على تكرار نفس الأخطاء وتوقُّع نتائج مختلفة مع الاستنكاف عن مهمة تقييم جماعي حقيقي واسع بين الأساتذة-ات يفضي إلى جرد هذه العثرات من أجل تجاوزها في القادم من المعارك، كل هذا أدى إلى تبديد طاقات نضالٍ عظيمة في مناوشات معزولة منذ 2018، فجاء حراك أكتوبر 2023 ليجد التنسيقية قد نال منها الإنهاك بفعل مواسم نضالية متتالية، فكان دورها ضامرا رغم أنها زودت الحراك بزاد إرثها النضالي والتنظيمي.

رغم الهزيمة التي عرفتها معركة شغيلة التعاقد وبعدها الانتكاسة الأخيرة لحراك التعليم المجيد، إلا أن هناك مكاسب مهمة تجلت في تمرُّس ألوف من الشبان والشابات بقطاع التعليم على النضال والكفاح بجانب المئات من النقابيين-ات الرافضين- ات للوضع الراهن، والمتطلعين-ات لوضع أفضل على كافة المستويات.

لم تستجب الدولة لمطلبنا المتمثل في الإدماج في أسلاك وظيفة عمومية قارة وإسقاط مخطط التعاقد، بل أقرت نظاما أساسيا جديدا يجعل التوظيف الجهوي واقعا تشريعيا قائما، فضلا عن أساليب تدبير موارد بشرية مستمَدة من القطاع الخاص (الترقية بالمردودية... إلخ). يعني هذا أن النضال لا يزال على جدول الأعمال، وإن خَفتَ بسبب مآل حراك سنة 2023، لكنه قادمٌ لا محالة، فحدة الاستغلال تخلق شروط النضال. إلا أن استئناف المعركة مستقبلا يتطلب إجراء تقييم شامل لجولات النضال السابقة لأجل الإعداد لجولات النضال القادمة.

5* بماذا تفسرين غياب المطالب النسوية في الملفات المطلبية للتنسيقية؟

طيلة سنوات نضال التنسيقية ظل المطلب الرئيسي هو الادماج في أسلاك الوظيفة العمومية الذي تفكَّك بدوره الى المطلبيات الثلاث (الحركة الانتقالية الوطنية، الإدماج في الصندوق المغربي للتقاعد، منصب مالي ممركز). لذلك لم يكن واردا الحديثُ عن ملف مطلبي يضم مطالبا نسائية.

تعتبر النساء (وهنا الأستاذات) الفئة الأكثر تضررا من سياسات الدولة عبر الفرض المتزايد لفرط استغلالهن بشتى صنوف هشاشة التشغيل بكلا القطاعين خاص وعام وميز في الأجور وظروف العمل السيئة وعبء إعادة الانتاج الاجتماعية تضطر الأستاذات لترك أطفالهن بالمنزل دون رعاية، يزداد هذا العبء بفعل عدم قدرتهن على تحمل تكاليف إضافية للحاضنات بسبب ثقل نفقات التنقل وتوفير وسائل العمل وغيرها من النفقات الإضافية. يتفاقم هذا الوضع مع تنامي تردي الخدمات العمومية وحتى انعدامها في قطاعات عدة حيث يؤدي يوم عمل مزدوج إلى ضغط نفسي وأضرار صحية مضاعفة على الأستاذات.

منذ بدايات المعركة ساهمت الأستاذات بشكل مهم في بناء التنسيقية عبر فتح النقاشات وجموع عامة داخل المدارس ومراكز التكوين... إلا أن ذلك لم ينعكس على حجمهن الحقيقي في صفوف التنسيقية، خصوصا أن الدولة سارعت إلى الرفع من نسب تشغيلهن سنة تلو الأخرى.

رغم الدعاية الرجعية السائدة في صفوف الأستاذة الذكور، بأن الدولة توظف الإناث لأنهن أكثر قبولا بالواقع وأقل نضالية، لم تكن الأستاذات أقل قتالية، بل كن في مقدمة النضال ونِلن نصيبهن من وحشية القمع والاعتقال والتحرش. رغم ذلك جرى تغييب نقاش المسألة النسائية داخل التنسيقية، نظرا لرسوخ العقلية الذكورية. عندما نتحدث عن العقلية الذكورية لا نقصد الذكور حصرا، ففي أحد المجالس الوطنية المنعقدة بمراكش سنة 2019، اقترح أستاذٌ إنشاء لجنة للنساء داخل التنسيقية، وكانت أستاذة واحدة هي من دعمت مقترحه ذاك، بينما جرى تجاهل المقترح من طرف المجلس الوطني، وكانت أستاذةٌ هي من تقدمت لرفضه بمبرر عدم الحاجة إلى التمييز بين الذكور والإناث داخل الهياكل، وأن النساء لا يعانين من نقص كي ننشئ لجنة خاصة بهن.

هذه نقيصة طالما لازمت النضالات السابقة، فليس الأمر بالجديد. فقد غاب نقاش المسألة النسائية بالمغرب بشكل عام داخل النقابات طيلة عقود. ولم تعمل التنسيقية سوى عل استنساخ ذلك، كما استنسخت تقاليد سيئة أخرى.

يقدَّم مبرر لذلك وهو أن مطلب التنسيقية هو «الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية»، لذلك لا داعي لتبني مطلب «فئوي» يهم فئة بعينها وهي النساء. لكن هذا ليس صحيحا، فلا يمكن أن نضمن مشاركة فعالة للأستاذات في النضال، إذا لم نستحضر وضعهن الخاص كنساء، مفروضٌ عليهن إلى جانب المهام المهنية والأسرية والاجتماعية، أن يقتطعن وقتا ليخصصنه للنضال. تنظَّمُ جموع عامة ومجالس وطنية تستمر حتى ساعة متأخرة من الليل! كيف يمكن أن تكون الأستاذات مشاركات فعليا في القرار وتدبير المعركة في شروط كهذه، لا تأخذ بعين الاعتبار وضعهن الخاص كنساء؟

إن عدم الاهتمام بوضع الأستاذات كنساء، هو ما يفسر سيادة الذكور داخل أجهزة التنسيقية، ويفسر بدوره غياب المطالب النسائية عن الملف المطلبي للتنسيقية، وليس لأن هذه المطالب فسوية ستجزئ نضالنا. نتذكر أنه عند ما كانت هياكل التنسيقية في حاجة لتبرير مطلب الحركة الانتقالية الوطنية (إلى جانب مطلبي الإلحاق بالصندوق المغربي للتقاعد والمنصب المالي الممركز)، جرى استحضار هذا الوضع بشكل براغماتي واستُدعيت أستاذات إلى الندوات الإعلامية للحديث عن وضعهن كزوجات، ولكن لتبرير حاجة الأساتذة الذكور ليكونوا إلى جانب زوجاتهن! وليس اهتماما فعليا بوضع الأستاذات كنساء، هكذا جرى رمي «فئوية المطلب» مؤقتا في سلة المهملات.

مطالب مثل: حضانات جماعية في أماكن العمل وعطلة الدورة الشهرية مؤدى عنها وتجريم التحرش الجنسي في أماكن العمل... إلخ، كيف ستضر هذه المطالب نضال المفروض عليهم- هن التعاقد؟ بالعكس ستُغْني ذلك النضال بجعل النساء/ الأستاذات أكثر تمسكا بإطار يهتم بأوضاعهن الخاصة كنساء.

لا يمكن لنضال الشغيلة أن ينتصر وهو يُغيِّب المطالب الخاصة بمن يشكل نصف هؤلاء الشغيلة، أي النساء.

عاملات سيكوم–سيكوميك ، صمود مزدوج ، بوجه ظلم رأس المال وبيروقراطية النقابة

بقلم؛ العاصي

قام موفَد عن جريدة المناضل- ة، في نهاية شهر فبراير2025، بزيارة عاملات سيكوم-سيكوميك المعتصمات. يشكل هذا الاعتصام، اليوم، رمز صمود عاملات ومكتبهن النقابي بوجه جبروت عائلة أرباب عمل نافذ وتواطئ سلطة مفضوح وتصدياً لسلوك بيروقراطي «نقابي» مكشوف.

التقرير التالي جزء أول من تغطية الجريدة لنضال عاملات سيكوميك الذي يصادف شهر مارس المخصص لنضال النساء العالمي، إنه تجميع لارتسامات بعض من العاملات اللائي التقاهن موفد الجريدة. وهذا التقرير استكمال للمقالات التي سبق أن صدرت على أعمدة الجريدة أو على موقعها الإليكتروني.

بلغ عدد أيام اعتصام عاملات شركة سيكوم- سيكوميك المتخصصة في مجال النسيج أمام فندق الريف في مكناس، المملوك لرب العمل، أكثر من 240 يوم.

البداية، خداع وتحايل

بدأت الحكاية حين قام أرباب عمل شركة « سيكوم « في سنة 2013 ببيع عقار المعمل البالغ مساحته حوالي 5 هكتارات إلى أحد الشركاء (شقيق الرئيس المدير العام للشركة). بعدها جرى كراء العقار من قبل شركة سيكوم من مالكه الجديد، بسومة كرائية قدرها 100.000 درهم شهريا. كما قام الشركاء بخلق شركة «سيكوميك» (ذات المقر الاجتماعي نفسه أي سيكوم)؛ ما يعني تفويت شركة سيكوم إلى الشركة الجديدة، كان رأسمال الشركة الأم 5480.000 درهم، في حين رأسمال الشركة الجديدة هو 100.000 درهم فقط.(1)

كما باعت إدارة سيكوم، في سنة 2014 وسائل النقل إلى شركة أليانس المملوكة للرئيس المدير العام لسيكوم. تدير أليانس مؤسستين تشتغلان في نفس مجال سيكوميك (الملابس الجاهزة). علاوة على استعمال هذه الشركة اسم شركة سيكوم التجاري جرى نقل المستخدمين الإداريين وبعض العاملات من شركة سيكوم إلى الشركة الجديدة «أليانس». لم تفقه العاملات للأمر سوى في سنة 2016.

إن مسلسل تصفية الشركة الأم والتخلص من العاملات كان عن سبق إصرار بحيث أغرقت الشركة في ديون بنكية وتوقف عن أداء مستحقات أجور وحقوق اجتماعية (صندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

فجأة في 2 نونبر 2017، أوصدت أبواب الشركة بوجه العاملات واختفى الملاك. من هنا بدأت حكاية نضال المرحلة الأولى إلى غاية 15 يوليوز 2018. إثر سماع خبر الاغلاق توافدت العاملات احتجاجا أمام باب الشركة. دفع الاحتجاج المتواصل بوقفات ومسيرات وتنديد أمام المصالح الخاصة والجماعية إلى تدبير حل لإعادة تشغيل المعمل بتقديم 4 مليون درهم من قبل المجلس الجماعي والجهوي لجهة فاس مكناس (3). جرى فتح أبواب المؤسسة بشكل تدريجي ابتداءً من 16 يوليوز 2018 واستمرت في فتح أبوابها إلى حين أغلقت بشكل نهائي في 16 نونبر 2021. كان هذا التاريخ بداية المرحلة الثانية من نضالات عاملات سيكوم- سيكوميك والتي يشكل الاعتصام أمام فندق الريف أحد محطاتها.

قمع العاملات من أجل فض المعتصم

يضم المعتصم 250 عاملة و4 ذكور. عبر كاتب النقابة السيد «الحسيني» عن الأمر قائلا «معركتنا نسائية تماما، لو كانت رجالية لما التقينا اليوم». تبلغ نسبة العاملات 97 % في المعتصم وأصلا تشكل النساء أكثرية العاملين في شركة سيكوم.

حكت العاملتان «نزهة» و«فتيحة» بأن العاملات بهدف تثبيت المعتصم، اضطررن للوقوف بوجه عنف بلطجية رب العمل المسخرة من أجل طردهن وإفراغ ا لمعتصم .

تحكي العاملات بأن في بداية أيام المعتصم الأولى، تناوب بلطجية الباطرون في ضرب العاملات وشتمهن بسيل من الكلام البذيء والجارح والإساءات المتواصلة، هذا دون الحديث عن التحرش بهن. كانوا يقومون ليلا وخاصة في فصل الشتاء (حين يكون الجو ماطرا) برمي العاملات والخيام المنصوبة بأكياس بلاستيكية وقارورات مملؤة بالمياه (وأحيانا بالماء القاطع) من سطح المنزل، من أجل إحداث ثقوب في الخيام البلاستيكية حتى تتبلل العلب الكرطونية التي تفترشها العاملات أولا (أنظر صورة داخل الخيام البلاستيكية) ومن أجل زرع الخوف والهلع في صفوف العاملات المعتصمات. يحدث هذا أمام أنظار عناصر البوليس التي لم تتزعزع منذ أول أيام الاعتصام. لقد كان القمع المتكرر كبيرا حيث بلغ الأمر، من أجل فض المعتصم مستوى القيام بمحاولة قتل عامل معتصم. أشار عضو المكتب النقابي بأن العاملات يشكلن جدارا وقايا للعمال الذكور أثناء كل قمع موجه ضد الوقفات في المعتصم. إنهن دوما في الصفوف الأمامية.

صمود بوجه المعاناة

أمام هذا الوضع لم تقم العاملات بغير تلقي الضربات والشتائم بدل مواجهة بلطجية رب العمل خوفا من تلفيق التهم ودفاعا عن المعتصم. كما لم يكن تثبيت المعتصم بالأمر الهين كان كذلك الاستمرار فيه لمدة 8 أشهر.

عبرت كل من «نزهة» و«نجية» و«فتيحة» و«سميرة» وأخريات بأن الاعتصام في الشارع أمر صعب وقاس جدا. هناك الكثير من العاملات من يأتين ويعدن إلى منازلهن مشيا على الأقدام يوميا. فأغلبهن يقطن بعيدا على المعتصم بأزيد من 5 كيلومترات. وبالتحديد قلن بأن هناك منهن من تقطن بعيدا في أحياء مثل عين السلوكي وحي ويسلان وفي ضواحي مدينة مكناس بالقرب من مرجان أو شركة الإسمنت (7 كيلومترات). قلن بأن من رفيقاتهن من أصبن في أقدامهن جراء كثرة المشي فلم تعد لهن قدرة على المشي وبالتالي لم تعد تقوى على الحضور اليومي للمعتصم. قالت «نجية» أنا نفسي تسيل الدماء من قدمي في بعض الأحيان لكن ما العمل؟ أنا هنا اليوم . وأخبرن بأن هناك إصابات عديدة من هذا القبيل. خلال هذا الحديث قالت العاملات بأن هناك من سائقي سيارات الأجرة ل«حي الزرهونية» الذين يعرفون العاملات بحكم مجاورة المعتصم لموقف السيارات الخاص بهم، يتعاطفون مع نضالهن يقومون بنقلهن مجانا. قلن أن هذا التضامن يشكل لهن حافزا إضافيا للصمود في هذا المعتصم.

تتناوب مجموعتان على حضور المعتصم (واحدة نهارا وأخرى ليلا). أغلب العاملات متزوجات منهن تقريبا 20 عاملة دون زوج. تحدثت العاملات عن معاناة يومية بفعل الإنهاك والتعب جراء الأعمال المنزلية اليومية المتكدسة التي

التتمة في الصفحة 10

تتمة الصفحة 09

عاملات سيكوم–سيكوميك، صمود مزدوج، بوجه ظلم رأس المال وبيروقراطية النقابة

بقلم؛ العاصي

يجدنها في البيت حين يقضين ليلتهن في المعتصم، أو الأشغال التي يُعدنها من أجل اليوم التالي (أثناء غيابهن) ومن أجل ألا يؤثر على علاقاتهن مع الأزواج الذين يشتكون في كثير من الأحيان من الغياب الدائم والمستمر للزوجات عن المنزل.

تعيش كل عاملة من العاملات منذ أربع سنوات وضعا أسريا لا يحسدن عليه، فمن امرأة أجيرة تساهم بنصيبها في ضمان معيشة الأسرة أو يقع عليها وحدها إلى وضع البطالة وغياب أي مدخول. ساهم هذا التغير في الوضع الاقتصادي والاعتباري للعاملات في التأثير عليهن بشكل كبير. ذكرت العاملات بأن هناك من الرفيقات من غيرت سكناها لأنها مدينة بالمال الكثير هربا من الدائنين و أيضا من قامت ببيع الأثاث من أجل تأدية واجب كراء المنزل. الاقتناء بالسلف من الحانوت لم يعد متاحا كما في السابق. أكدت العاملات بأن بعضهن يتفادين المرور أمام الحوانيت التي كن يستلفن منها لحرجهن ولفراغ جيوبهن. قالت العاملات بأن لا أحد رحم وضعهن، فحتى الأبناك رفعت دعاوي من أجل استرداد المبالغ المقترضة من أجل السكن.

إن العديد العديد منهن تعيش مشاكل أسرية كبيرة ومنهن من تطلقت أو تخلى عنها زوجها. أكثر الأمور تسببا في المشاكل مع الأزواج هو أمر المبيت في المعتصم. قالت العاملات بأن قسم كبير من اللواتي توقفن عن المجيء للمعتصم كان بسبب رفض الأزواج مبيتهن أو البقاء طيلة اليوم في المعتصم.

حكت عاملة عن أنها مقبلة على حضور جلسة طلاق (26 فبراير 2025) لأن زوجها تخلى عنها وترك لها طفلين ومنزل مكترى. إن هذا الوضع الذي تعيشه العاملات اليوم أي توقف أجورهن واضطرارهن لخوض النضال الميداني في الشارع والاعتصام منذ أربع سنوات، أثر بشكل كبير على السير العادي لأسرهن. فجل الأسر التي كان أبنائها يستفيدون من تعليم خاص، اضطرت إلى ايقافه والتوجه نحو التعليم العمومي وهو ما أحدث مفاجأة وتغييرا كبيرا على الأبناء. كما أدى هذا النضال إلى تعذر تنظيم مراقبة ومتابعة تعليم الأطفال. من العاملات من انقطع ابنائهن عن التمدرس تأثرا بهذا الوضع ولنا المثال في حالة العاملة التي لها جلسة طلاق فقد توقفت ابنتها عن الدراسة في مستوى الباكلوريا متأثرة بالمشاكل وبتخلي الأب عن الأسرة. أقرت العاملات بأن التضامن العائلي شكل محفزا ودافعا لهن من أجل الاستمرار في معركتهن. تلك حالة أم عاملتين تزور المعتصم باستمرار وتحرص على تشجيع البنتين وكل العاملات على مواصلة النضال والصمود.

أعباء العمل المنزلي والأمراض

تتسبب الأعمال المنزلية المضاعفة التي تقوم بها العاملات في البيت وفي المعتصم في انهاكهن بشكل كبير. تكثر حالات الإغماء وسطهن في المعتصم واضطرت زميلاتهن لنقلهن للمستشفى. كما يؤثر غياب مراحيض وحمامات في المعتصم عليهن بشكل كبير حيث يضطرن لقضاء حاجتهن في الهواء الطلق ليلا معرضات للبرد. يؤدي هذا الأمر كثيرا إلى إصابتهن بالأمراض. قالت «فتيحة» بأنها تعرضت لنزيف داخلي اضطرت معه للخضوع لمدة تطبيب بلغت 10 أيام.

منذ توقف المعمل اضطرت العاملات لخوض الأشكال النضالية حتى انتزاع حقوقهن لكن كان هذا على حساب صحتهن. أكدت العاملات أن هناك من زميلاتهن من أصبن بأمراض قلبية وبأن هناك حالات إصابات بالسرطان وهناك من توفيت بسببه. كما أن هناك عاملتين أصيبتا بشلل نصفي (منهن عضوة لجنة شعارات)، هذا علاوة على الأمراض النفسية الشائعة وسطهن بفعل الاكتئاب الحاد لما أصبحن يعانينه داخل الأسر.

حين تمرض العاملات النساء لا تجد من يدفع تكاليف الاستشفاء أو شراء الأدوية بفعل توقف المعمل وانعدام تغطية صحية تكفل لهن التطبيب، لأن رب العمل لم يكن يؤدي واجبات التغطية الصحية. وقد تمكنت عاملات من الاستفادة من عمليات استشفائية بتكاليف عالية تدبرن ثمنها بشكل تكافلي وتضامني . للإشارة لم تستفد العاملات حتى من التعويض عن فقدان الشغل لأن رب العمل لم يؤدي واجبات الضمان الاجتماعي رغم استفادته من دعم 4 مليون درهم المشار إليه أعلاه.

«حالة»

أوضحت العاملات أن توقفهن عن العمل سَبَّب أمراض نفسية للأطفال أيضا. أثر تغير الوضع المعيشي بشكل فجائي على الأطفال خاصة. حكى كاتب النقابة عن حالة تأثر أسرة عاملة نشطة (لها طفلين). وفي اتصال هاتفي معها جرى تدوين خلاصات الحوار الذي دار بينهما. للعاملة طفلين، الابنة مصابة بمرض نفسي تسير نحو ترك المدرسة بسببه، تضطر الأم يوميا لاستدعاء سيارة الاسعاف من أجل نقلها للمستشفى من أجل أخذ العلاج. تعاني الاسرة كثيرا لدرجة أن ادخالها سيارة الاسعاف يأخذ وقتا ومجهودا كبيرا لصعوبة الأمر بسبب صراخ الفتاة ومقاومتها. أما حين العودة للبيت فترفض أخذ الأدوية.

حالة الابن أيضا ميؤوس منها، أصيب هو أيضا بمرض نفسي واضطرت لإيداعه مصحة نفسية ما فاقم معاناته وتفاقم وضعيته حين يرى أخته في تلك الحالة. تُحمل الابنة مسؤولية مرضها وأخيها للأم وهو ما يزيد من معاناة الأم العاملة، خاصة مع ما يصلها مما يتداوله الجيران بأن سبب مرض الأبناء هو تخلي أمهم عنهم وانشغالها فقط بالنضال جرى أثناء المكالمة الهاتفية نقاش إيداع المريضة المصحة النفسية لكنهم يخافون من تبعات ذلك بسبب ضعف ورداءة المتابعة الاستشفائية ولنا أمثلة من بنات وأبناء الشعب المغربي وَلَجْنَ المصحات النفسية للاستشفاء لكن معانتهن مع المرض زادت. تتأثر العاملة بكل ما يقع لأبنائها فتضطر لترك المعتصم بسبب نفسيتها وتأثير ذلك على علاقاتها مع العاملات الاخريات لأنها تكون في حالة صدام وملاسنات طيلة مدة تواجدها في المعتصم. تضطر العاملة لأخذ أدوية تتيح لها النوم بسبب وضعها. تفهم العاملات والمكتب النقابي ويعملن على مساعدتها على تجاوز محنتها الأسرية.

تزاول العاملات أشغال خارج المعتصم حتى يتسنى لهن حضوره واستمراره

بوجه البطالة والرغبة في مواصلة النضال حتى تحقيق المطالب، تزاول بعض العاملات مهنة بيع بعض السلع البسيطة أمام خيام المعتصم (أنظر الصورة). أكدت العاملات أن منهن من تقوم بأعمال منزلية بمقابل لدى الغير ويلتحقن مساء للمعتصم. تضطر العاملات للقيام بأعمال منزلية لأنهن في حاجة. يساعدن أسرهن بكل مدخول ولو قليل، لأنه سابقا كن قادرات على توفير كل مستلزمات الدخول المدرسي أما اليوم انعدم الامر نتيجة توقف حصولهن على أي فلس. تخصص العاملات بعض ما يتبقى من دراهم لحاجيتهن في المعتصم. علاوة على أن تكاليف المعيشة ارتفعت بشكل مهول ما شكل ضغطا عليهن. أما ما يدخل المعتصم من حاجات فتتقاسمه العاملات بينهن. فكل ما تحوزه أياديهن يعتبر مشتركا. كما كانت تتشارك زميلات العمل النضال في الماضي، تتشارك

التتمة في الصفحة 11

تتمة الصفحة 10

عاملات سيكوم-سيكوميك، صمود مزدوج، بوجه ظلم رأس المال وبيروقراطية النقابة

بقلم؛ العاصي

اليوم رفيقات البطالة كل ما يأتين به من منازلهن. بل بلغ الأمر بأن بعض أسر العاملات تقوم بتقديم كل دعم وسند ممكن خاصة فيما يتعلق بتمدرس أبناء المعتصمات.

تسيير جماعي ديمقراطي للمعتصم

ذكرت العاملات بأن الثقة التي ربطتها العاملات بالمكتب النقابي من جهة والعاملات فيما بينهن من جهة ثانية، شكلت أساس العمل النقابي في المعمل فيما مضى ولا زالت. قال عضو المكتب النقابي «الكليب محمد» الثقة قبل المسؤولية». جرى بناء النقابة داخل المؤسسة الانتاجية بفعل عمل يومي استمر سنوات، تخللته كل أشكال التضامن الإنساني والعلاقات الطيبة بين العاملات والعمال من قبيل: حضور الأفراح والجنازات وتقديم المساعدة أثناء المرض و الوقوف مع العاملات في حالة التحرش التي كانت سائدة قبل تأسيس النقابة ....

تتخذ كل القرارات النضالية بشكل ديمقراطي في جموعات عامة تحضرها العاملات والمكتب النقابي. تسود الصراحة والإخلاص والتواصل الدائم. حسب العاملات فالنقاش الديمقراطي والتداول يكون بكل أريحية بشأن مستجدات الحوار والمعركة والخطوات المزمع القيام بها. يضم المعتصم لجنة الإعلام والتنظيم ولجنة الشعارات، ولجنة مراقبة المعتصم حين يتعلق الأمر بحضور محاكمة أو وقفة ضمن البرنامج النضالي.

ضعف التضامن

أكد العمال والعاملات على أنهم/ ن يحسون بضعف الدعم والتضامن. أكد المكتب النقابي والعاملات أن نقابتهم كانت فيما مضى تسهر على تقديم كل دعم مادي ومعنوي للمعارك العمالية خاصة ضمن نقابة الكونفدرالية، بل كانت ضمن النقابات الاولى إذا ما تعلق الأمر بجمع دعم مادي. أكدت العاملات أن الكل اليوم تخلى عن تقديم أي دعم مادي من أجل استمرار معركتهن محليا. أما إعلاميا فأكد المكتب النقابي أنه يجري محاصرة كل محاولة فك العزلة عن المعركة الجارية. حيث أن هناك من الأدوات الإعلامية المحلية تزورنا دون أن تنشر شيئا حول معركتنا بسبب تخويف السلطة لهم. هذا دون الحديث عن تهديد كل تضامن إعلامي(مكتوب أو فيسبوكي) من قبل البيروقراطية النقابية محليا لكدش. سجلت النساء غياب تضامن نسائي بحيث لم تقم ولو جمعية نسائية واحدة بزيارة دعم ومساندة.

أكدت العاملات أن الزيارات التي شهدها المعتصم كانت بشكل فردي وتلقائي من مناضلين شرفاء. فما عدا الزيارة التضامنية التي ضمت حقوقيين ومعطلين وطلبة ونقابيين من فاس وتازة والتي جرى على إثرها تجميد عضوية نقابيين من كدش من الأجهزة المحلية في تازة عقابا على تضامنهم معنا، وأخرى نظمتها أطاك طنجة، انعدم التضامن الميداني والمدون في بيانات عديدة. أكدت العاملات على أن هذه الزيارات الفردية شملت وعود، قدمت لهن، بتوفير أدوية لأمراض مزمنة لا زالوا ينتظرونها منذ أشهر.

متابعات ومحاكمات

اليوم تحاكم العاملات والمكتب النقابي بدل أن يحاكم رب العمل. بلغ عدد الملفات القضائية 10 تتعلق بمتابعات من قبل رب عمل الفندق وباشا منطقة حمرية وأخرى تتعلق بدعاوي العاملات ضد البلطجية وأسفله بعض أرقام هذه الملفات وأسماء المتابعين:

- ملف رقم 2024/ 2016/ 8018 : يتابع فيه كل من الزوين خالد وبنطالب نعيمة والحسيني الحسن والغنيمي محمد وبنحميمو سعيدة من طرف رب عمل فندق الريف وباشا حمرية و قد جرى إدماج كمشتكين كل من الطاهري زينب وكربال حكيمة والكراص كريمة والمخشون سعيدة ولبيض عتيقة والتامدي فاطمة وبوهلال فتيحة وبنطالب نعيمة.

- ملف رقم 2024 / 2115 /1252: المدعى عليهم أنوروسميروأمين من قبل الطاهري فاطمة والمسلك ليلي وعيني سعيدة والهواويرشيدة .

- ملف رقم 2024/ 2014 /8419 : المدعى عليه المهدي بوشعالةوالزوين خالد.

- ملف رقم 2024/ 2106 /10464 : المدعى عليه بلقي محمد والمدعي الجناتيبنعيسى والكليب محمد.

- ملف رقم 2024/2119 /1292 : المدعى عليه بنرزوق عبد المولى والمدعي البوكيلي زكية.

- ملف رقم 2024/ 2102 /7233 المدعى عليه هن الطاهري زينب وأحدادوش فتيحة والطاهري فاطمة والمدعي فندق الريف.

أكد المكتب النقابي والعاملات بأنهن يعانين من ضعف التضامن والمؤازرة الحقوقية. قلن «لدينا

هيئة دفاع مكونة من ثلاثة محامين فقط (بينهم محامية) تقوم بمجهودات عظيمة لكن بفعل إكراهاتهم لا يستطيعون مجاراة كثرة المتابعات التي نتعرض لها، فمثلا جرى تقديم ملف للمداولة لأن المحامي كان خارج المدينة في مهمة وحاول الاتصال بمن أجل تقديم طلب تأخير الملف في الجلسة ليتمكن من حضورها. دون جدوى جرى تقديمها في بداية الجلسة عن سبق إصرار، وهي اليوم في المداولة. يؤازرنا أيضا محامي من فاس مشكور». أكد عضوا المكتب النقابي بأن جل المحامين «الحقوقيون» تخلوا عنهم حين انطلق الصراع مع القيادة النقابية محليا. وطُرح السؤال ما جدوى الإنتماء لهيئة حقوقية إن لم يكن تقديم الدعم والمؤزارة للذين يحتاجونها.

****

(1) https://www.almounadila.info: archives/5853

(2) https://lecanardlibere.ma/caneton-/fouineur/un-drame-social-cousu-de-fil-blanc

(3) https://lecanardlibere.ma/caneton-/fouineur/un-drame-social-cousu-de-fil-blanc

مقابلة مع الصديق محمد ، من مؤسسي الاتحاد المغربي للشغل

جزء ثان.

تقديم: لا شك أن الإهمال البالغ الذي صار إليه تاريـخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الإجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا باتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزئها ألثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بايقاف المَنِيَّة جهودَ الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزبَ العمالي. والأمَرُّ ما هي عليه انشغالاتُ المنظمات النقابية اليوم بتاريـخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناضل- ة قبل 20 سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ- ة، وحن على ابواب الذكرى 70 لتأسيس الاتحاد المغربي للشغل، بنص مقابلة تعود الى العام 2009 مع أحد الصديق محمد أحد مؤسسيه ، يتناول فيها ظروف هذا التأسيس، وبعضا من مجرياته. ومن نافل القول أن القصد إتاحة أدبيات في التاريـخ العمالي للمغرب، بلا مشاطرة لآراء من ننشر كتاباتهم- هن.

هل يمكن لكم أن تحدثونا عن المعايير التي اعتمدها إبراهيم الروداني في اختيار المؤتمرين من مدينة الدار البيضاء وخارجها ؟

تم استدعاء الإخوان الذين سبق لهم أن نشطوا في فروع المركزيات النقابية الفرنسية التي كانت موجودة في المغرب آنذاك، وهي الكنفدرالية العامة للشغل أو س. ج. ت (C.G.T) والكنفدرالية العامة للشغل - القوة العاملة - C.G.T F.O) والكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين (C.F.T.C.)، وقد كانوا في حدود ستين شخصا. ومن المعلوم أن إبراهيم الروداني كان على اتصال دائم بهؤلاء الإخوان، حيث كان يزودهم بالتعليمات التي يجب اتباعها من أجل تحويل تلك النقابات إلى نقابات مرتبطة بأهداف الحركة الوطنية المغربية أكثر من ارتباطها بتوجهات النقابات الفرنسية المحضة، بينما كانوا يحيطونه علما بما يجري داخل المركزيات المذكورة.

ننتقل الآن إلى انعقاد المؤتمر التأسيسي يوم 20 مارس 1955، ونطلب منكم أن تحكوا بعض التفاصيل عن أشغاله.

بدأت أشغاله صباح الأحد 20 مارس 1955 وامتدت طيلة هذا اليوم. وقد أسندت رئاسته إلى الطيب بن بوعزة، بصفته رئيس اللجنة التحضيرية، فألقى خطابا استعرض فيه الحركة الوطنية والحركة التحريرية وما ينتظر من الحركة النقابية الجديدة في المستقبل، وأكد فيه على المساندة المطلقة للحركة التحريرية، وطرحوا باسم الطبقة العاملة عودة السلطان الشرعي إلى عرشه كشرط مسبق لأية مفاوضات حول الاستقلال.

هل تذكرون أسماء بعض الذين تناولوا الكلمة في المؤتمر ؟

ممن أخذ الكلمة المحجوب بن الصديق ومحمد هاشم أمين وعبد الله خيزيوة وآخرون، وكلهم لم يخرجوا عن الخط الذي رسمه الطيب بن بوعزة في كلمته.

ماذا جرى بعد انتهاء الخطب ؟

بعد ذلك، انتخبت مجموعة من اللجان أذكر منها على الخصوص لجنة القرارات ولجنة الترشيحات واللجنة الإدارية.

ما هي القرارات التي توصل إليها المؤتمرون ؟

هي معروفة، ويمكن لكم أن تعودوا إليها في مذكرات الطيب بن بوعزة وأدبيات الاتحاد المغربي للشغل.

لكن أهم ما تضمنته هو المطالبة برجوع السلطان إلى عرشه في إطار استقلال المغرب وحق الطبقة العاملة المغربية في التمتع بالحق النقابي والحريات النقابية التي أقرتها وثائق المكتب الدولي للشغل ومنظمة الأمم المتحدة.

كيف جرت عملية انتخاب الأجهزة الإدارية في المؤتمر التأسيسي؟

في المرحلة الأولى، صوت المؤتمرون على اللجنة الإدارية التي تكونت من 27 عضوا، وفي المرحلة الثانية صوت أعضاء هذه اللجنة على المكتب الوطني الذي ضم الطيب بن بوعزة أمينا عاما والمحجوب بن الصديق أمينا عاما بالنيابة ومحمد هاشم أمين أمينا للمال وعبد القادر أواب نائبا له، إضافة إلى عضوية التباري وصالح المسكيني وإسماعيل صدقي ومصطفى القصري وعبد ربه. وقد وردت هذه الأسماء في الوثائق الرسمية التي تم إيداعها لدى السلطات المعنية آنذاك. وهكذا، ولد الاتحاد المغربي للشغل يوم 20 مارس محمد .1955

هل يمكن لكم أن تعرضوا لنا بعض ردود الفعل بعد انتخاب المكتب الوطني برئاسة الطيب بن بوعزة ؟

انتقد المحجوب بن الصديق قرار اللجنة الإدارية بعد صدوره مباشرة وأكد على أحقيته بمنصب الأمانة العامة للاتحاد أكثر من غيره، بدعوى علاقاته الخارجية الواسعة. فاضطرت اللجنة الإدارية إلى عرض الأمر على المؤتمرين الذين زكوا الطيب بن بوعزة في منصب الأمين العام بأغلبية ساحقة.

فكيف تطور الأمر بعد ذلك إلى إسناد الأمانة العامة إلى المحجوب بن الصديق ؟

بعد انتهاء أشغال المؤتمر، ضربت نتائجه على الآلة الكاتبة وتم توثيقها بتوقيعات رئيس المؤتمر وغيره من المسؤولين، ثم كلفت شخصيا، وبمعية المحجوب بن الصديق بالاتصال بأنطوان مازيلا (Antoine Mazzella رئيس تحرير جريدة ماروك بريس المعروفة بتعاطفها مع Maroc Presse) القضية الوطنية والتي كانت في ملكية جاك لوميكر Jacques Lemaire وبروبي Dubreuil -). وأفتح قوسا للإشارة إلى أن إبراهيم الروداني كان له اتصال سابق بمازيلا ، التمس منه إبراق نتائج المؤتمر إلى وكالات الأخبار العالمية المشهورة آنذاك مثل وكالة الأخبار الفرنسية ووكالة رويتر. وبالفعل قصدت والمحجوب مقر ماروك - بريس القريب من شارع المحطة شارع محمد الخامس حاليا) ومن المارشي سنطرال فسلمنا وثائق المؤتمر إلى مازيلا الذي أحالها على مساعدته كريستيان من)Christiane Darbor داربور أجل إبراقها إلى الخارج. ثم التحقت بمازيلا في مكتبه لإنجاز مهمة أخرى كلفني بها إبراهيم الروداني، في الوقت الذي كان فيه المحجوب يتحدث إلى هذه الصحافية في مكتبها في موضوع لم أعرفه في حينه. انتهت مهمتنا بتوديع مازيلا، لكن المفاجأة كانت عظمى ونزل الخبر كالصاعقة، حينما نشرت وكالات الأخبار والصحافة الدولية في اليوم الموالي الخبر الذي ورد فيه المحجوب بن الصديق أمينا عاما عوض الطيب بن بوعزة. لقد عم القلق والغضب أوساط النقابيين الذين قرروا ما قرروه في جو حر وديمقراطي، كما عبر الإخوان المقاومون عن غضبهم وسخطهم على التزوير الذي حصل في نتائج المؤتمر. وفي يوم الغد، قصدت مقر الجريدة لاستفسار الصحافية المذكورة عما جرى بينها وبين المحجوب، فأخبرتني بما أثار انتباهها من تشطيب وتغيير في لائحة المجلس الوطني، حيث أضيف بالقلم سهم أول يربط اسم المحجوب بمنصب الأمين العام وسهم ثان يربط اسم الطيب بمنصب الأمين العام بالنيابة. كما أخبرتني بأن المحجوب قد برر هذا التصحيح بخطا وقع أثناء الضرب على الآلة الكاتبة، فطلبت منه التوقيع بجانبه، حتى تخلي ذمتها .

وأفتح قوسا للإشارة إلى أن هذه الصحافية قد اضطرت إلى مغادرة المغرب نحو تونس بعد هذه الواقعة بأيام قليلة، بسبب الضغوط التي مورست عليها .

يتبع